

بارومتر الأعمال

يناير - مارس 2025

العدد 74



تقييم الأداء للفترة يناير - مارس 2025
والتوقعات للفترة أبريل - يونيو 2025
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

بارومتر الأعمال

العدد 74 يناير - مارس 2025

المحتويات

ملخص تنفيذي	2
التقرير التفصيلي	6
المنهجية	6
مؤشر بارومتر الأعمال	12
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي	12
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة	16
ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية	23
ملحق الجداول	27



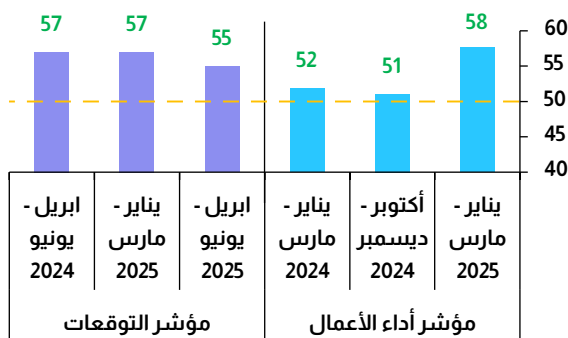
ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (يناير - مارس 2025)، وتوقعاته للربع (أبريل - يونيو 2025) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (أكتوبر - ديسمبر 2024) والربع المناظر (يناير - مارس 2024). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (يناير - مارس 2025).



تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

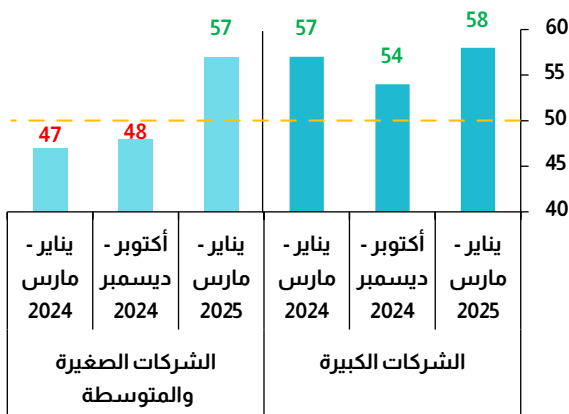
- استمرار ارتفاع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة عن المستوى المحايد، مع تباين الأداء على مستوى القطاعات وبين الأحجام المختلفة للشركات
- ارتفاع مؤشر التوقعات عن المستوى المحايد خلال الربع القادم ليعكس ثبات معظم المؤشرات الفرعية **وفقا للحجم:**
- ارتفاع مؤشر أداء الأعمال لكافة الشركات مدفوعا بارتفاع مؤشر الأجور، وتحسن مؤشرات الإنتاج والمبيعات **وفقا للقطاع:**
- ارتفاع مؤشر الأداء لكافة القطاعات خلال الربع محل الدراسة، وبداية تعافي مؤشر قطاع الصناعات التحويلية بعد انخفاض دام لأربع سنوات **التحديات:**
- استمرار التضخم والزيادة المتكررة في أسعار الطاقة والمياه، كأبرز التحديات التي واجهت كافة الشركات، وعودة التحديات المرتبطة بعدم توافر العمالة المؤهلة والمغالاة في رسوم الخدمات الحكومية
- قطاعا الصناعة التحويلية والاتصالات الأكثر معاناة، وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة



استمرار ارتفاع مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة (يناير - مارس 2025) عن **المستوى المحايد** محققا قيما أفضل من الربعين السابق والمناظر، مما يعكس تجاوز معظم المؤشرات المستوى المحايد، خاصة مؤشر الأجور، **لكافة القطاعات يليه تحسن مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية لكافة الشركات ولكل القطاعات، عدا التشييد والبناء، مدفوعة بانتعاش الطلب الموسمي المتزامن مع دخول رمضان والأعياد.**

كما سجل مؤشر توقعات الأداء للربع (أبريل - يونيو 2025) قيما أعلى من **المستوى المحايد** وأقل من الربعين السابق والمناظر، لتوقع ثبات المؤشرات الفرعية **لكافة الشركات والقطاعات باستثناء قطاع التشييد والبناء والنقل والخدمات المالية** التي يتوقع أن تشهد مؤشرات ارتفاعا خلال الربع القادم.

وفقا للحجم:

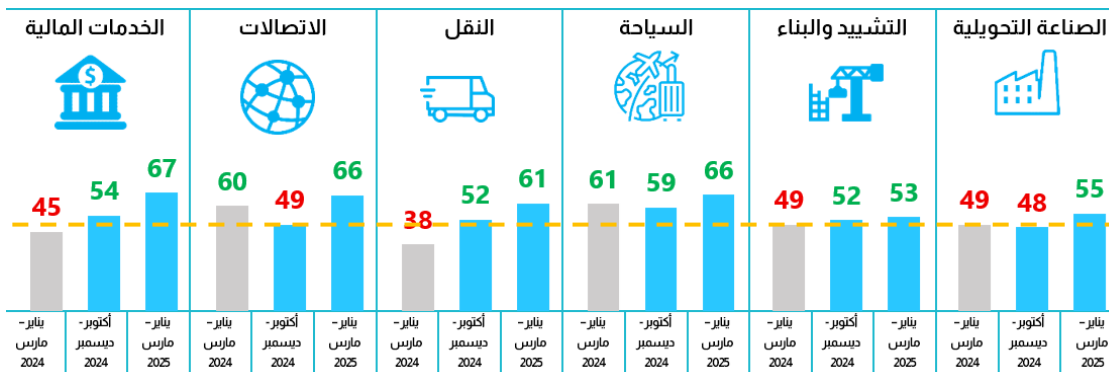


استمرار الارتفاع في مؤشر أداء الأعمال للشركات الكبيرة: حيث تجاوزت مؤشرات الفرعية المستوى المحايد، باستثناء مؤشر الصادرات.

تعافي مؤشر أداء الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة: حيث ارتفعت كافة مؤشرات الفرعية بما فيها الإنتاج والصادرات والمبيعات المحلية واللاجور عن المستوى المحايد خلال الربع محل الدراسة مسجلا قيما أفضل من الربعين السابق والمناظر.

وفقا للقطاع:

ارتفع مؤشر الأداء لكافة القطاعات، وحقق قطاع الخدمات المالية أعلى قيم للمؤشر، بينما أظهر قطاع الصناعات التحويلية علامات على بداية تعافيه.



بعد تراجع استمر 4 سنوات سجل قطاع الصناعات التحويلية قيما أعلى من المستوى المحايد وأفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى انتعاش الطلب الموسمي مع دخول موسم الصيف ورمضان والعيد، وتوافر السيولة للشركات، بالإضافة إلى زيادة التصدير وانتعاش قطاع الصناعات الغذائية بصورة ملحوظة وعودة الطلب على السيارات.

وسجل قطاع الخدمات المالية قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 17 نقطة وأفضل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التداول بسبب استقرار السياسات النقدية وارتفاع رأس المال السوقي بالإضافة إلى استقرار التصنيف الائتماني لمصر.

استمرار ارتفاع مؤشر أداء الأعمال لقطاع التشييد والبناء ليعكس ثبات المؤشرات الفرعية وارتفاع مؤشر الأجور وبداية انتعاش الطلب على إثر تفعيل قانون التصالحات الجديد.

التحديات والأولويات من وجهة نظر مجتمع الأعمال:

استمرار ارتفاع التضخم، والزيادة المتكررة في أسعار الطاقة والمياه، تليهما زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية تمثل أكبر معوقات واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة

استمرت التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم في تصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات؛ نظرا لما يسببه من معاناة لمجتمع الأعمال على جانبي العرض والطلب، ومطالبات مستمرة من جانب العمال برفع الأجور، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار، يليه ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه التي تتصدر المعوقات التي تواجه قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والنقل. وقفزت زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية

لتحتل المرتبة الثالثة؛ حيث أدى ارتفاع كافة الرسوم وتفاوت السياسات بين المحافظات والمنافذ الحدودية في الرسوم أو القيود اللوجيستية (كتصاريح العبور) إلى ارتفاع مستمر في التكاليف التشغيلية للشركات.

يلحظ أن قطاعي **الصناعات التحويلية والاتصالات** أكثر قطاعات لديها تحديات؛ فتحسين أداء قطاع **الصناعات التحويلية** يتطلب العمل على تحسين إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية، وحل مشكلات عدم توافر **العمالة المؤهلة**. وبالمثل بالنسبة لقطاع الاتصالات، فإن تحسين المنظومة الضريبية، وتحسين إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية ومراجعة الرسوم وتوفير العمالة المؤهلة، وتحسين النقل واللوجستيات ضرورة لتحسين أداء القطاع.

بالرغم من تصدر ارتفاع التضخم وتكاليف الطاقة والمياه قائمة معوقات كافة الشركات، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه عددا أكبر من التحديات مقارنة بالشركات الكبيرة.

تصدر إيجاد حلول لمعالجة التضخم ومراجعة أسعار الطاقة والمياه والإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل قائمة الأولويات لكافة الشركات، في حين تباينت باقي الأولويات؛ حيث جاء اتساق السياسات الاقتصادية كأولوية رابعة للشركات الكبيرة، بينما جاء تحسين أداء المنظومة الضريبية كأولوية رابعة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أهم التطورات الاقتصادية الكلية:

- **عالميا:** بعد توقعات سابقة باستقرار الاقتصاد العالمي عند معدلات نمو بطيئة في حدود 3%، دفعت الحرب التجارية التي اشعلتها السياسات التجارية الأمريكية منذ أبريل 2025 وما ترتب عليها من تداعيات إلى توقعات بتباطؤ وتيرة النمو العالمي، ووصول عدم اليقين لمستويات غير مسبقة حتى وان تم تعطيل هذه السياسات مؤقتا.
- **محليا:** موافقة صندوق النقد الدولي على صرف دفعة بقيمة 2.5 مليار دولار مؤكدا على ضرورة استكمال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة لحفز القطاع الخاص وزيادة الشفافية والحوكمة.
- قبل ظهور تداعيات تصاعد الحرب التجارية على الاقتصاد المصري وكذلك التوترات الجيوسياسية الاقليمية، استمر معدل النمو الاقتصادي في مسار تصاعدي خلال الربع الثاني من العام المالي 2025/2024، مدفوعا بالتحسن في أداء القطاعات الخدمية—باستثناء قناة السويس—مع تسجيل الصناعات التحويلية غير البترولية معدل نمواً موجبا للربع الثالث على التوالي.



نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة كل من: تشب للتأمين - مصر؛ مجموعة بروميتيون للإطارات (بيرلي)؛ وكوكا كولا اتش بي سي - مصر؛ والمصرف المتحد

نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن

الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة

أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية

أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا

حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار

شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس

علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE

محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

محمد لهيطة - المدير المالي والإداري	محمود محمد - باحث اقتصادي	د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي	أحمد حبشي - محلل بيانات	د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي	عبدالرحمن الاسحاقى - محلل بيانات	راما سعيد - اقتصادي أول
محمد عاطف - مساعد إداري	أحمد فتحي - باحث ميداني	رشا سيف - اقتصادي أول
حسين محمد - مساعد	حسام خاطر - باحث ميداني	أحمد داوود - اقتصادي
طارق عطيه - مساعد	محمد خاطر - باحث ميداني	محمد حسني - اقتصادي
محمد جمال - مساعد	ياسر سليم - مدير التحرير	ماريان عادل - اقتصادي
وليد إبراهيم - مساعد	فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى	سندس سمير - باحث اقتصادي
عمرو محمد - مساعد	إبراهيم الإيماني - مسؤول تكنولوجيا المعلومات	آية صالح - باحث اقتصادي
	وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية	إسراء عادل - باحث اقتصادي
	محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات	يوسف نصر - باحث اقتصادي

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

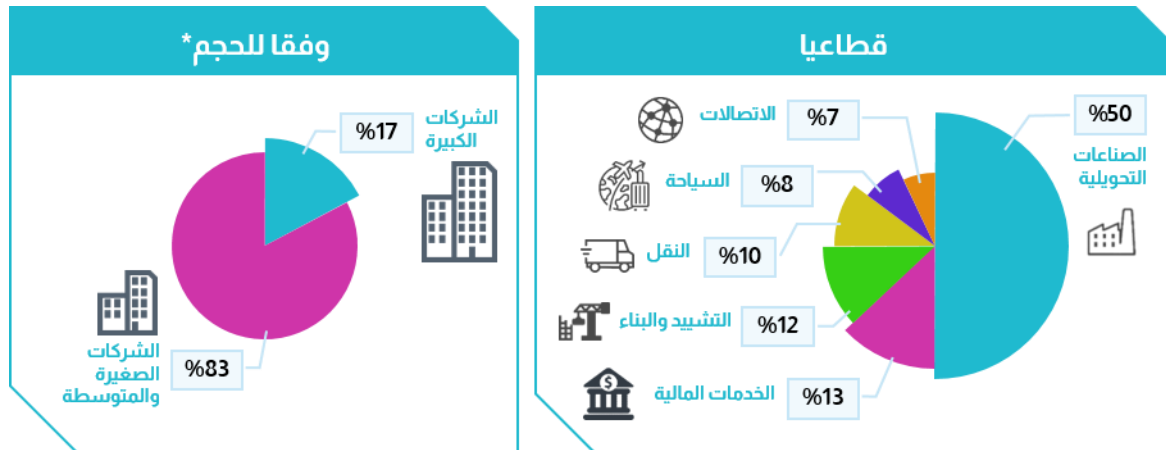


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر منذ أكتوبر 2023، مما فاقم من هذه التحديات؛ لذا من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

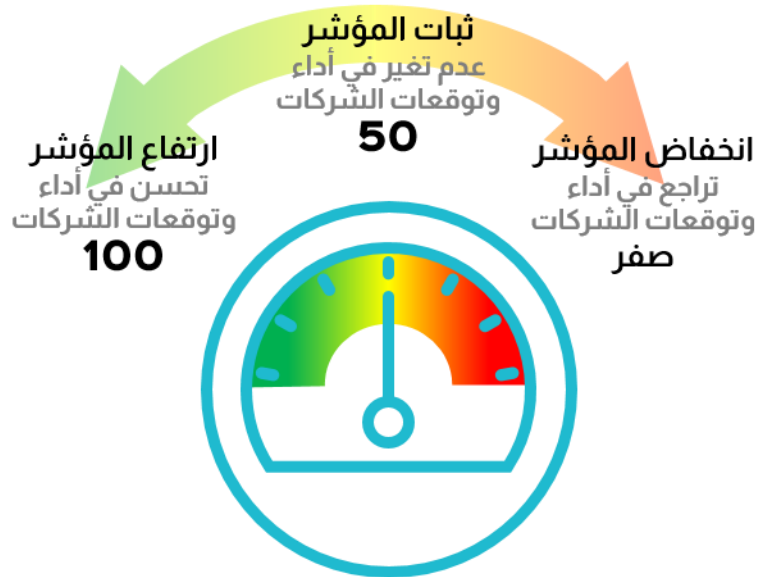
ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (يناير-مارس 2025) وتوقعاتها للربع (أبريل-يونيو 2025).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطاً لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيمة أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

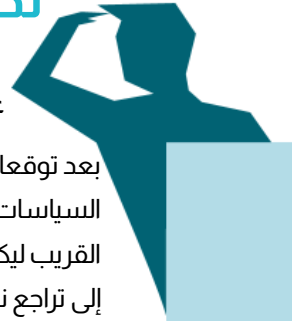
فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازلياً حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



عالمياً: تصاعد الحرب التجارية يبطئ من وتيرة النمو العالمي ويدفع عدم اليقين لمستويات غير مسبقة

بعد توقعات سابقة باستقرار الاقتصاد العالمي عند معدلات نمو بطيئة في حدود 3%، دفعت الحرب التجارية، والتي أشعلتها السياسات التجارية الأمريكية منذ أبريل 2025 وما ترتب عليها من تداعيات، التوقعات بتراجع النمو الاقتصادي العالمي على المدى القريب ليكون في حدود 2.3%-2.8% لعام 2025. وتوقعت منظمة التجارة العالمية أن تؤدي مخاطر السياسات الحمائية المتبادلة إلى تراجع نمو التجارة العالمية بنحو 1.5%. ورغم تعليق تطبيق الرسوم الجمركية الأمريكية إلا أن الغموض ومخاطر عدم اليقين لا تزال في أعلى مستوياتها، ومن ثم تشهد توقعات النمو الإقليمية تراجعاً؛ حيث يتوقع تباطؤ نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 1.4%، بانخفاض قدره 0.5 نقطة مئوية مقارنةً بتقديرات يناير 2025، نتيجة توقعات بانخفاض نمو الاقتصاد الأمريكي ليكون في حدود 1.8% بتراجع قدره نقطة مئوية. كما من المتوقع تراجع النمو في منطقة اليورو بنحو 0.2 نقطة مئوية ليبلغ 0.8%. وعلى صعيد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، يتوقع تراجع النمو بنحو 0.4 نقطة ليصل إلى 3.7% في عام 2025 نتيجة التداعيات السلبية المتوقعة على نمو الدول الآسيوية.

توقعات بتراجع معدل التضخم الكلي العالمي، وإن كان بوتيرة أقل مما سبق ليكون في حدود 4.3% في عام 2025. وقد شهدت بعض الدول ارتفاعاً في معدلات التضخم متجاوزة مستهدفاتها. ولا يزال التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية مرتفعاً إلى حد ما، حيث تجاوز 5% في نحو 78.9% من البلدان منخفضة الدخل، و47.8% من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و47% من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى و17.9% من البلدان ذات الدخل المرتفع.¹

سجل المؤشر المركب لمديري المشتريات العالمي 52.1 في مارس 2025 على خلفية تحسن أداء قطاع الخدمات بينما تباطؤ النشاط الصناعي مستمر من قبل تصاعد الحرب التجارية. وبالرغم من تجاوز المؤشر للمستوى المحايد خلال الربع الأول من عام 2025 إلا أنه يعد منخفضاً عن الربع السابق بمقدار (0.6 نقطة) ومتراجعاً في النمو بمقدار (0.3 نقطة) عن نفس الربع من السنة السابقة 2024 ليعكس بذلك تباطؤ الطلبات الجديدة وعدم تعافي الإنتاج الصناعي.²

محلياً: موافقة صندوق النقد الدولي على صرف دفعة بقيمة 2.5 مليار دولار مؤكداً على ضرورة استكمال الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة لحفز القطاع الخاص وزيادة الشفافية والحوكمة.

انتهى صندوق النقد الدولي من مراجعته الرابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في مارس 2025: حيث وافق على تمويل إضافي بقيمة 2.5 مليار دولار مؤكداً على ضرورة الالتزام بتنفيذ أجندة الإصلاحات المالية والهيكلية بهدف توسيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وتعزيز الإيرادات العامة وزيادة الشفافية والحوكمة.

قبل ظهور تداعيات تصاعد الحرب التجارية على الاقتصاد المصري، استمر معدل النمو الاقتصادي في مسار تصاعدي خلال الربع الثاني من العام المالي 2025/2024 مدفوعاً بالتحسن في أداء القطاعات الخدمية باستثناء قناة السويس مع تسجيل الصناعات التحويلية لمعدل نمو موجب.

ويتضمن الجزء التالي أهم التطورات والبيانات المنشورة لأهم المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

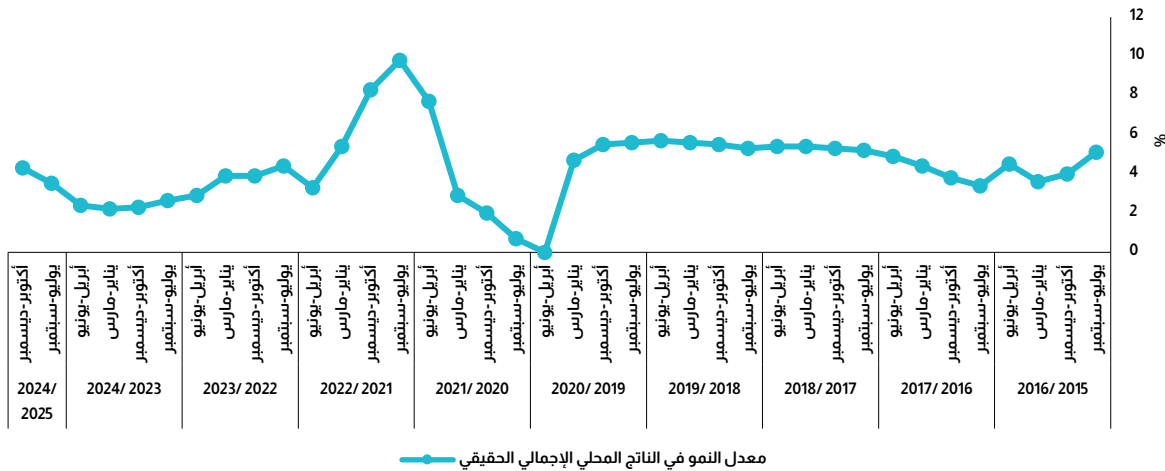
سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 4.3% في الربع الثاني من عام 2025/2024 (أكتوبر - ديسمبر 2024)، متجاوزاً بذلك معدل النمو في الربع السابق ونفس الربع من العام المالي السابق. ويعود هذا التحسن إلى استمرار الأداء الجيد لمعظم القطاعات الخدمية باستثناء قناة السويس التي تعاني من استمرار التراجع بسبب التوترات الجيوسياسية في المنطقة، كما ساهم في هذا التحسن أيضاً تسجيل قطاع الصناعة التحويلية غير البترولية معدل نمو موجباً للربع الثالث على التوالي مقابل معدلات نمو سالبة لنفس الربع خلال العام المالي السابق، وذلك بالتزامن مع زيادة الاستثمارات الخاصة لتتجاوز

¹ Food Security Update, World Bank, April 2025

² https://cdn.ihsmarkit.com/www/pdf/0425/PMI_monthly_bulletin_2504.pdf

50% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الربع الثاني من عام 2024/25، إلى جانب نمو الصادرات السلعية والخدمية مما أسفر عن مساهمة موجبة لصافي الصادرات في النمو للمرة الأولى منذ الربع الأول من عام 2023/24.³

الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016/2015 - الربع الأول 2025/2024)



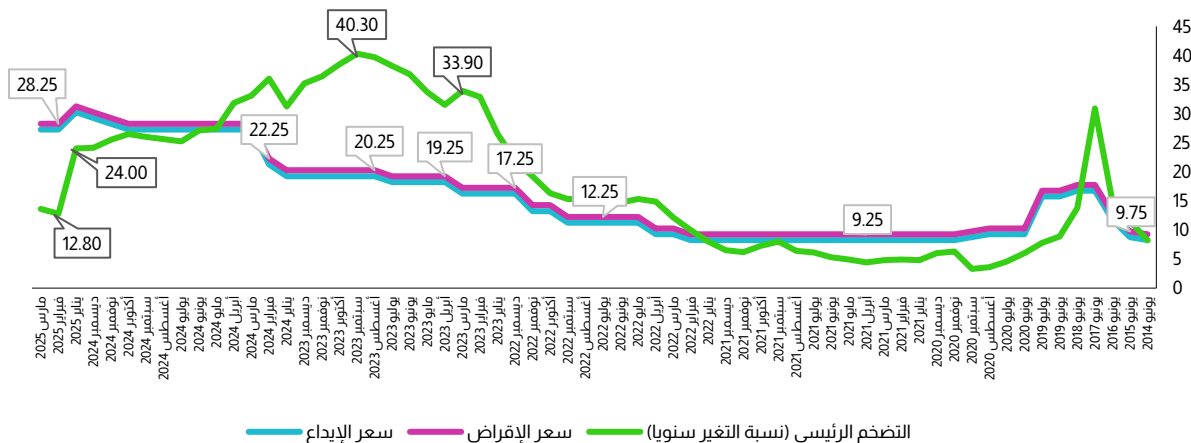
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

ثانياً: معدل التضخم

بعد أن استمر المعدل السنوي للتضخم العام في التراجع أربع مرات على التوالي من 26.5% في أكتوبر 2024 إلى 12.8% في فبراير 2025، عاد ليرتفع في مارس 2025 إلى 13.6%، مدفوعاً في ذلك بالارتفاع الملحوظ في الأرقام القياسية للمستهلكين على مستوى كافة بنود الإنفاق خاصة النقل والمواصلات والرعاية الصحية والمشروبات، مقارنة بأسعار المستهلكين في مارس 2024.⁴

وفي ضوء تحسن توقعات التضخم، ولدعم المسار الهبوطي له على الأقل في الأجل المتوسط، قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في آخر اجتماع لها في إبريل 2025 خفض أسعار العائد الأساسية؛ حيث انخفض سعراً عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي إلى 25% و 26% و 25.5% على الترتيب. كما قرر خفض سعر الائتمان والخصم عند 25.5%.⁵

الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، وبيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 17 إبريل 2025؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

³ [https://mped.gov.eg/adminpanel/sharedFiles/\[GDP Note - Q2 2024-25\] - Arabic version - March 2025 - Final v3 2fd.pdf](https://mped.gov.eg/adminpanel/sharedFiles/[GDP Note - Q2 2024-25] - Arabic version - March 2025 - Final v3 2fd.pdf)
⁴ https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/publication/2025/march/inf_mar_2025-ar.pdf
⁵ <https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/04/17/15/09/mpc-press-release-17-april-2025>

ثالثاً: المعاملات الخارجية

سجل ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من السنة المالية 2025/2024 عجزاً كلياً في ميزان المدفوعات بلغ نحو 502.6 مليون دولار مقابل عجز بلغ 409.6 مليون دولار في نفس الفترة من العام المالي السابق. وساهم في تحقيق ذلك العجز تسجيل حساب المعاملات الجارية لعجز قدره 11.1 مليار دولار مقابل حوالي 9.6 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، نتيجة ارتفاع عجز الميزان التجاري إلى 27.5 مليار دولار، و تراجع الفائض في ميزان الخدمات بنسبة 21.2% ليسجل 7.2 مليار دولار، انعكاساً لتراجع إيرادات قناة السويس بنسبة 62.3% محققة 1.8 مليار دولار مقارنة بنحو 4.8 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، وذلك على خلفية التوترات الجيوسياسية في المنطقة.⁶

وحد من تفاقم هذا العجز ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 80.7% لتصل إلى حوالي 17.1 مليار دولار مقابل حوالي 9.4 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة السابقة، بجانب زيادة الإيرادات من القطاع السياحي بنسبة 12.4% لتبلغ 8.7 مليار دولار مقابل حوالي 7.8 مليار دولار،

ومن ناحية أخرى سجلت المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ حوالي 7.9 مليار دولار مقارنة بنحو 8.4 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة السابقة، إذ سجل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق بلغ حوالي 6 مليار دولار، وتراجع العجز في ميزان دخل الاستثمار بمعدل 17.2% مسجلاً نحو 7.9 مليار دولار مقارنة بنحو 9.6 مليار دولار (البنك المركزي المصري، 2025).⁷

الدين الخارجي: بلغت قيمة الدين الخارجي لمصر نحو 155.2 مليار دولار في الربع الأول من العام المالي 2025 / 2024 وهو ما يعد ارتفاعاً بنحو 2% عن الربع السابق، وإن كان يمثل تراجعاً بنحو 6% عن قيمته خلال الربع المناظر.

واستمر صافي الأصول الأجنبية بالجهاز المصرفي في تحقيق قيم موجبة للشهر الثامن على التوالي؛ حيث بلغت 760 مليار جنيه خلال مارس 2025 وهو ما يعد نمواً بنحو 47% عن قيمته في فبراير 2025 ومقارنة بـ 200 مليار في مارس 2024. (البنك المركزي المصري، 2024).

الاحتياطيات الدولية: ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية في مصر إلى 48,143.9 في نهاية إبريل 2025 مقابل 47.265 مليار دولار بنهاية يناير 2025، مدفوعاً بارتفاع حصيللة الصادرات وتحسن أداء قطاع السياحة، بالإضافة إلى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وحصول الدولة على دفعات تمويلية من عدد من المؤسسات المالية الدولية.⁸

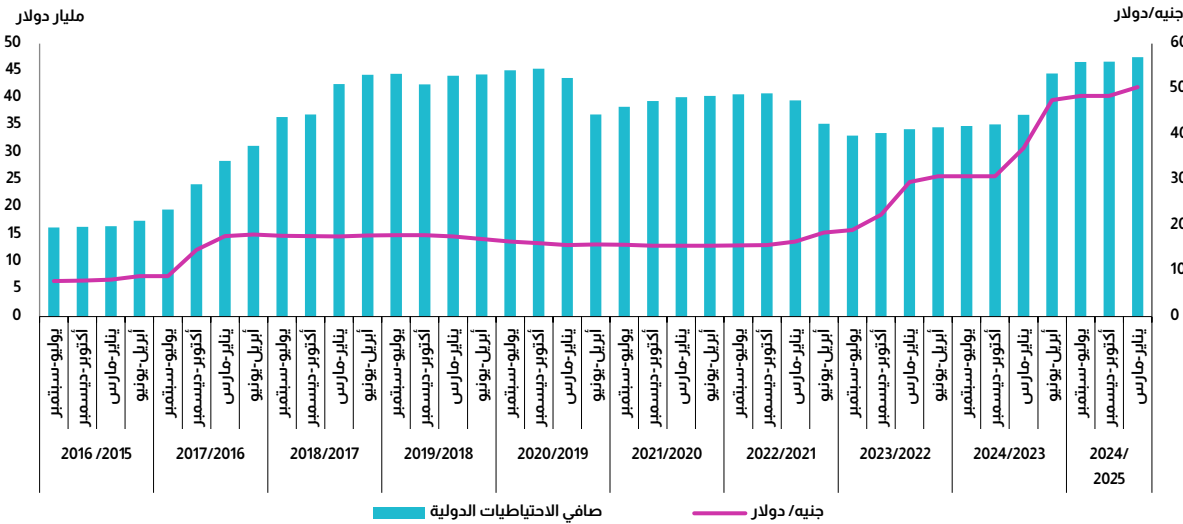
فقد الجنيه المصري 41% من قيمته أمام الدولار خلال الفترة يناير-مارس 2025 مقارنة بنفس الربع من العام الماضي 2024 (الشكل 3).

⁶ <https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/05/05/11/55/bop-first-half-2024-2025>

⁷ نفس المرجع.

⁸ <https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/05/06/09/47/net-international-reserves-at-the-end-of-april-2025>

الشكل 3: صافي الاحتياطات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

رابعاً: المالية العامة

انخفض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو - فبراير 2025/2024 إلى 5.1% مقابل 6.5% في الفترة المناظرة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى نمو الإيرادات بنحو 32.8% عن نفس الفترة من العام المالي السابق لتسجل 356.4 مليار جنيه في يوليو - فبراير 2025/2024، بينما نمت المصروفات بنحو 15.8% حيث سجلت نحو 2308.6 مليار جنيه خلال نفس الفترة نتيجة استمرار الضبط المالي.⁹

⁹ <https://assets.mof.gov.eg/files/0b345d70-23fb-11f0-acf4-23bc9f624644.pdf>

مؤشر بارومتر الأعمال

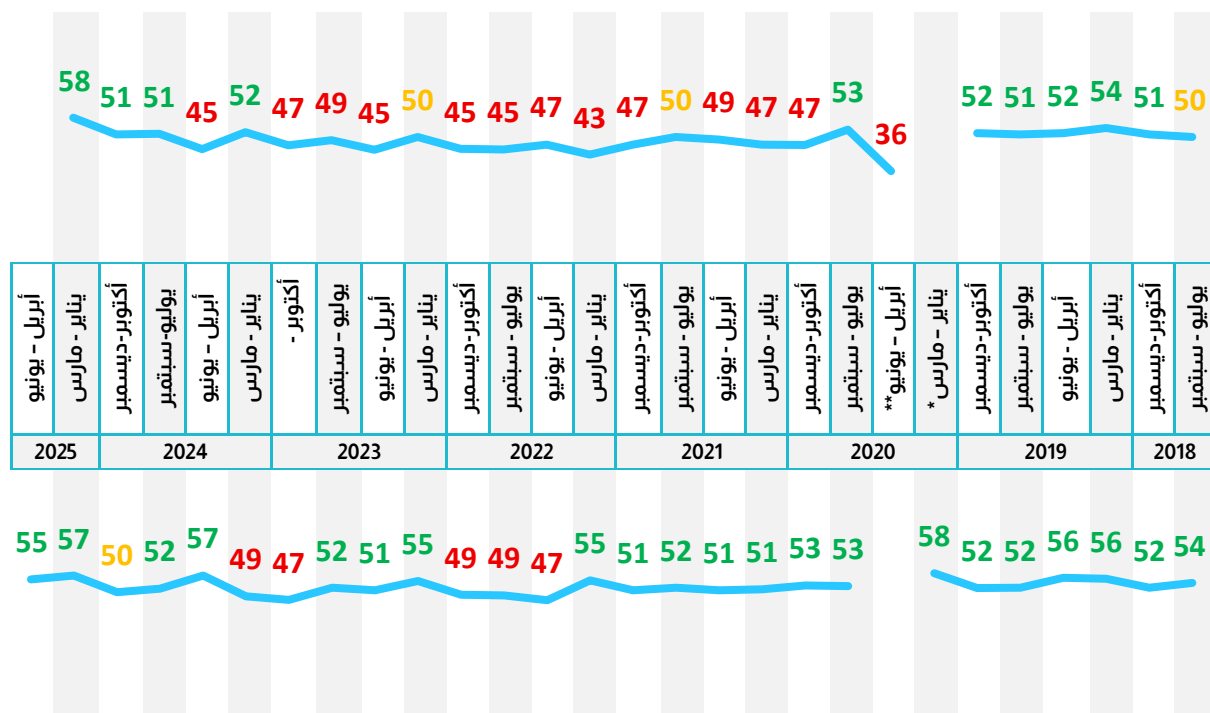
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

استمرار ارتفاع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة عن المستوى المحايد، مع تباين الأداء على مستوى القطاعات وبين الأحجام المختلفة للشركات

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

استمر مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة (يناير - مارس 2025) في الارتفاع، حيث تجاوز **المستوى المحايد** بمقدار 8 نقاط محققاً قيمة أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويعكس هذا الأداء تجاوز معظم المؤشرات المستوى المحايد خاصة مؤشر **الأجور لكافة القطاعات** يليه تحسن مؤشرات **الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية لكافة الشركات** ولكل القطاعات، عدا التشييد والبناء، مدفوعة بانتعاش الطلب الموسمي المتزامن مع دخول رمضان والأعياد (الشكل 1-1).

كما سجل مؤشر توقعات الأداء للربع (أبريل - يونيو 2025) قيمة أعلى من **المستوى المحايد** بمقدار 5 نقاط، وأقل من الربعين السابق والمناظر بنقطتين، ويعزى ذلك إلى التوقعات بارتفاع كافة المؤشرات الفرعية **لكافة الشركات والقطاعات عن المستوى المحايد لتعكس** توقع ثبات المؤشرات الفرعية باستثناء **التشييد والبناء والنقل والخدمات المالية**، والتي يتوقع أن تشهد مؤشرات ارتفاعاً خلال الربع القادم (الشكل 2-1).



تطور
المؤشر
الإجمالي

الشكل 1-1: تقييم الأداء

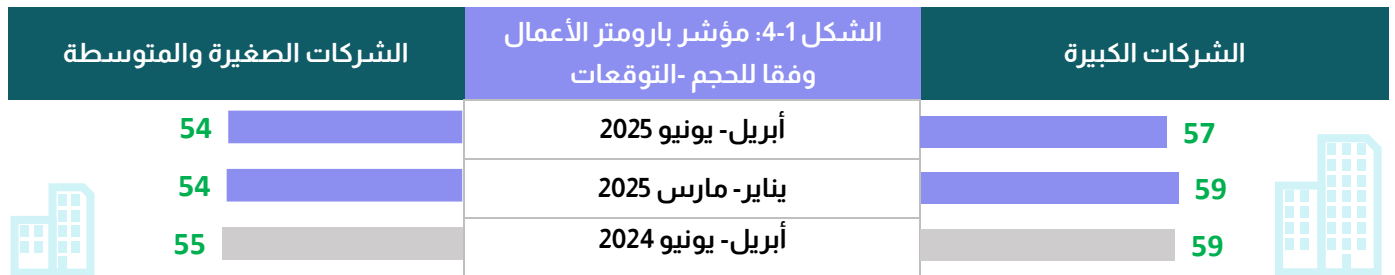
الشكل 2-1: التوقعات

المصدر: نتائج الاستبيان.
* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.
** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

تجاوز مؤشر أداء الأعمال **لكافة الشركات المستوى المحايد** خلال الربع محل الدراسة مسجلا قيما أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويعكس ذلك تحسن كافة المؤشرات الفرعية لجميع الشركات فيما عدا مؤشر **الصادرات** الذي شهد تحسنا للشركات **الصغيرة والمتوسطة** بينما انخفض **للشركات الكبيرة** ويرجع هذا الارتفاع إلى تحسن المناخ العام وبعض التيسيرات من الدولة فيما يتعلق بالضرائب وتدبير العملة وتوافر الحاويات (الشكل 3-1).

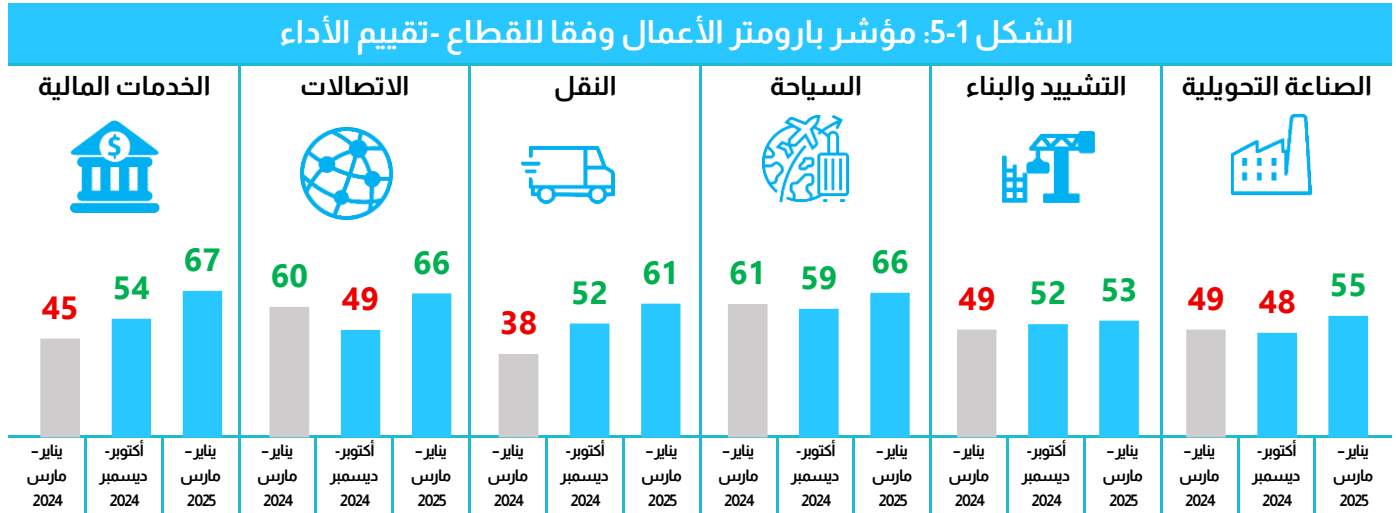
وبالمثل تجاوز مؤشر التوقعات **لكافة الشركات المستوى المحايد**، وإن سجل قيما أعلى من **المستوى المحايد** بـ 7 نقاط **للشركات الكبيرة**، إلا أنه لا يزال أقل من الربعين السابق والمناظر بنقطتين. أما بالنسبة **للشركات الصغيرة والمتوسطة**، فقد سجل مؤشر التوقعات قيما أعلى من **المستوى المحايد** بـ 4 نقاط وهي نفس قيم الربع السابق وأقل من الربع المناظر بنقطة واحدة (الشكل 4-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

مقارنة بالربعين السابق والمناظر، ارتفعت مؤشرات الأداء لكافة القطاعات متجاوزة المستوى المحاييد، ولكن سجل قطاع الخدمات المالية أفضل أداء خلال الربع محل الدراسة (الشكل 5-1).



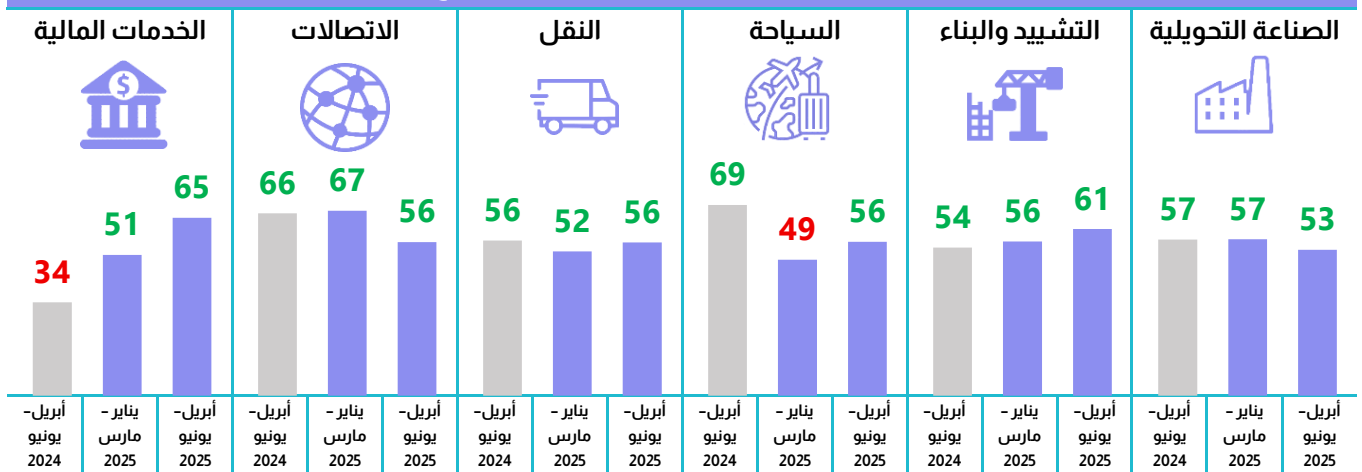
المصدر: نتائج الاستبيان.

- وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقا لآراء العينة، ومقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:
- بعد تراجع استمر 4 سنوات سجل قطاع **الصناعات التحويلية** قيمة أعلى من **المستوى المحاييد** بـ 5 نقاط وأفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك الي عدة أسباب منها انتعاش الطلب الموسمي مع دخول موسم الصيف ورمضان والعيد وتوافر السيولة للشركات، وأيضا زيادة التصدير وانتعاش قطاع **الصناعات الغذائية** بصورة ملحوظة وعودة الطلب على السيارات.
 - سجل قطاع **التشييد والبناء** قيمة أعلى من **المستوى المحاييد** بـ 3 نقاط خلال الربع محل الدراسة وهي قيم أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويُعزى ذلك إلى البدء في تنفيذ قانون المصالحات الجديد وأيضا بسبب الإقبال على الشراء في المنتجات والمدن الجديدة خصوصا في فترة الصيف، كما أن لمشروعات الدولة في البنية التحتية والطرق والمدن الجديدة دور في انتعاش القطاع بشكل كبير.
 - سجل قطاع **السياحة** قيمة أعلى من **المستوى المحاييد** بـ 16 نقطة من الربعين السابق والمناظر. وربما يُعزى ذلك إلى زيادة حركة السياحة الداخلية خلال الفترة الحالية مع قدوم فصل الصيف وارتفاع معدلات الإشغال في الفنادق والقرى السياحية، وزيادة الإقبال على حجوزات الطيران في هذه الفترة وارتفاع السياحة الخارجية بسبب موسم الحج و العمرة.
 - سجل قطاع **النقل** قيمة أعلى من **المستوى المحاييد** بـ 11 نقطة بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع هذا التحسن إلى زيادة حركتي الواردات والصادرات حيث شهدت الفترة محل الدراسة ارتفاعا في تصدير الموالح وأيضا في النشاط السياحي، كما أثر تعافي كافة القطاعات على القطاع بالإيجاب.
 - سجل قطاع **الاتصالات** قيمة أعلى من **المستوى المحاييد** بـ 16 نقطة؛ بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويُعزى السبب في ذلك إلى زيادة الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات مع استمرار الدولة في التوسع في البنية التحتية وزيادة المناقصات الحكومية في هذا المجال.
 - وجاء أفضل مؤشر للأداء حيال الربع الحالي لقطاع **الخدمات المالية** والذي تجاوز **المستوى المحاييد** بـ 17 نقطة بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التداول بسبب استقرار السياسات النقدية، وارتفاع رأس المال السوقي مقارنة بالربع السابق بالإضافة إلى احتفاظ مصر بتصنيفها الائتماني من بعض الوكالات العالمية الذي أعطى نظرة مستقرة للسوق.

وعلى جانب مؤشر التوقعات، تجاوزت كافة القطاعات المستوى المحاييد:

- تجاوز مؤشر التوقعات لقطاع الصناعات التحويلية المستوى المحاييد بـ 3 نقاط وإن كان أقل من الربعين السابق والمناظر بـ 4 نقاط ويرجع ذلك إلى ثبات كافة المؤشرات الفرعية.
- تجاوزت التوقعات حيال الربع القادم لقطاع التشييد والبناء المستوى المحاييد بـ 11 نقطة بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع مؤشرات التوقعات للإنتاج والمبيعات واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع القادم نتيجة لعدة أسباب منها البدء الفعلي في تنفيذ قانون المصالحات، وانخفاض الفائدة في البنوك، والتوقع في الاستثمار في قطاع العقارات، وزيادة المبيعات في فصل الصيف بسبب إجازات العاملين في الخارج وكذلك مشاريع الدولة في البنية التحتية.
- جاءت توقعات قطاع السياحة؛ متفائلة حيث سجلت قيمة أعلى من المستوى المحاييد بـ 6 نقاط، وأفضل من الربع السابق بـ 7 نقاط، وإن كانت أقل من الربع المناظر بـ 13 نقطة؛ ويعكس انقسام الشركات مابين ارتفاع مؤشرات الإنتاج والمبيعات واستغلال الطاقة الإنتاجية، وما بين ثباتها مع ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكل الشركات. ويرجع الارتفاع تزامنا مع الإقبال على موسم الحج خلال الفترة وتنشيط السياحة، كما أنها فترة إجازات ومصايف، وأعياد، وتوافد أفواج سياحية بغرض التدريب بالإضافة إلى نشاط سياحة المؤتمرات.
- جاءت التوقعات حيال أداء قطاع النقل خلال الربع القادم متفائلة، حيث سجل نفس قيم الربع المناظر متجاوزا المستوى المحاييد بـ 6 نقاط، وأفضل من الربع السابق بـ 4 نقاط وذلك نتيجة التوقعات باستمرار تحسن مؤشرات الإنتاج والمبيعات واستغلال الطاقة الإنتاجية، وارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية للقطاع، مدفوعا بالخطط الحكومية المهمة به لجذب الاستثمارات، خاصة بعد توسعة الموانئ الجافة وربطها بالشبكة الجديدة للطرق مما يجعل حركة النقل أسرع، وبالتالي تجذب شركات جديدة، كما كان لارتفاع باقي القطاعات المختلفة دورا مهما في ارتفاع نشاط القطاع.
- سجل قطاع الاتصالات قيمة أعلى من المستوى المحاييد بـ 6 نقاط وإن كان أقل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع الارتفاع في الأساس لتوقع الشركات الثبات مع الفترة السابقة، بينما تعزى زيادة الطلب إلى التوسع واتجاه الدولة لتطوير البنية التحتية والمرافق مع نمو المشاريع القومية، وأيضا إلى زيادة الطلب على منتجات تكنولوجيا المعلومات، وفتح أسواق خارجية بسبب جودة القطاع.
- وسجل مؤشر التوقعات لقطاع الخدمات المالية أفضل أداء بين القطاعات؛ حيث تجاوز المستوى المحاييد بـ 15 نقطة وهو بذلك أفضل من الربعين السابق والمناظر. الأمر الذي يرجع بالأساس إلى التوقعات باستمرار المؤشرات الخاصة بالإنتاج والمبيعات في اتجاه صعودي معتدل مدعوما بالسيولة، وخفض أسعار الفائدة، وتوقعات بتحول المستثمرين من البنوك إلى سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى تراجع التضخم السنوي (الشكل 6-1).

الشكل 6-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.

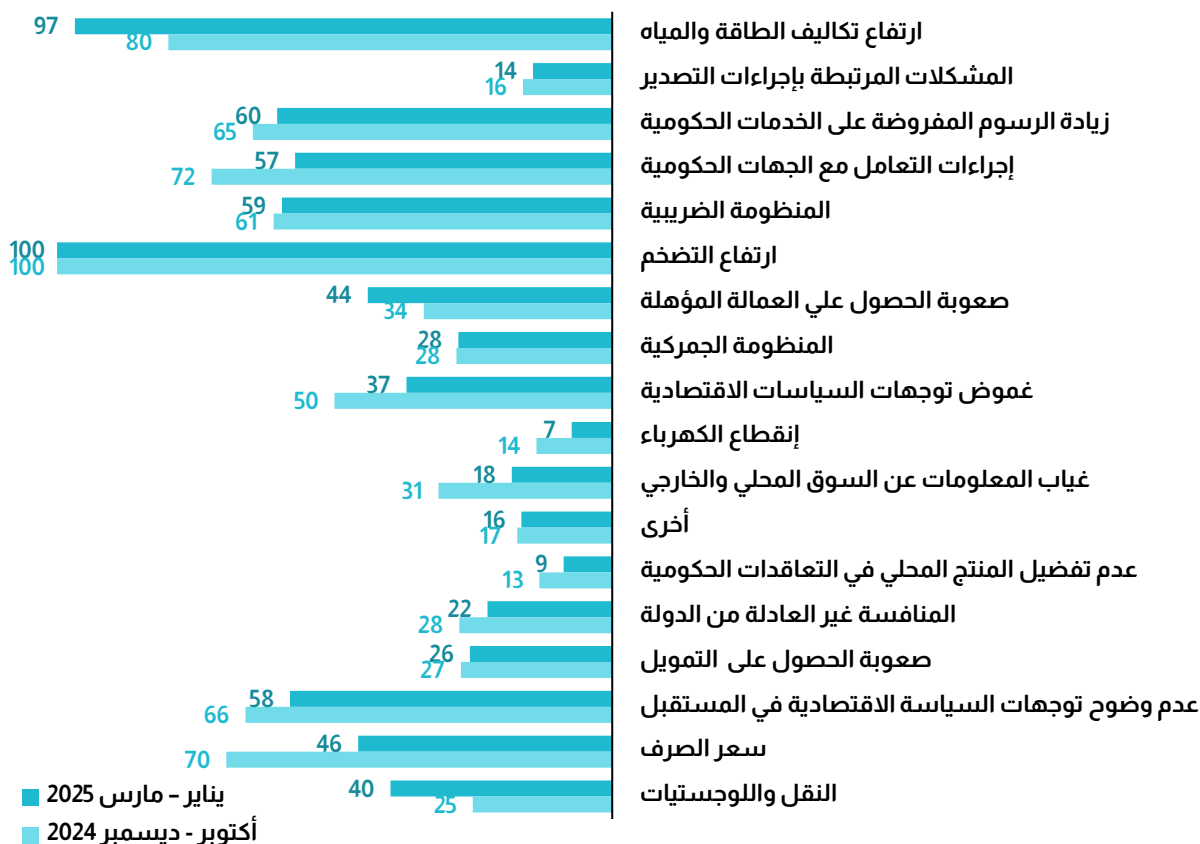
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

استمرار ارتفاع التضخم، والزيادة المتكررة في أسعار الطاقة والمياه، يليها زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية المتعددة المعوقات التي واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة

يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يناير -مارس 2025)، مرتبة حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

استمرت التحديات **المرتبطة بارتفاع التضخم** في تصدرها لقائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي نظراً لما يسببه من معاناة مجتمع الأعمال على جانبي العرض والطلب، ومطالبة العمال برفع الأجور بصورة مستمرة، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. ويأتي **ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه** في المرتبة الثانية؛ حيث إن الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة والمياه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة للأنشطة كثيفة استهلاك الطاقة والمياه، والأنشطة الإنتاجية بوجه عام، مما يمثل عبئاً إضافياً على الشركات. وجاءت **زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية** في المرتبة الثالثة؛ حيث أدى ارتفاع كافة الرسوم وتفاوت السياسات بين المحافظات والمنافذ الحدودية في الرسوم أو القيود اللوجيستية (كتصاريح العبور) إلى عدم استقرار التكاليف، والعمليات التشغيلية، وتقليل هامش الربح بين الشركات. وتأتى **المنظومة الضريبية** في المرتبة الرابعة حيث لازالت تعاني من بعض المشكلات مثل تعدد الأوعية الضريبية والتقديرات الجزافية والفحص الضريبي لسنوات سابقة.



الشكل 1-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

بمقارنة المعوقات خلال الربع الحالي بمثلتها للربع السابق يتضح أن ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه أصبح عائقاً أكبر أمام الشركات من كافة القطاعات والأحجام، وتراجع التحديات الخاصة بانقطاع الكهرباء وعدم تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية.

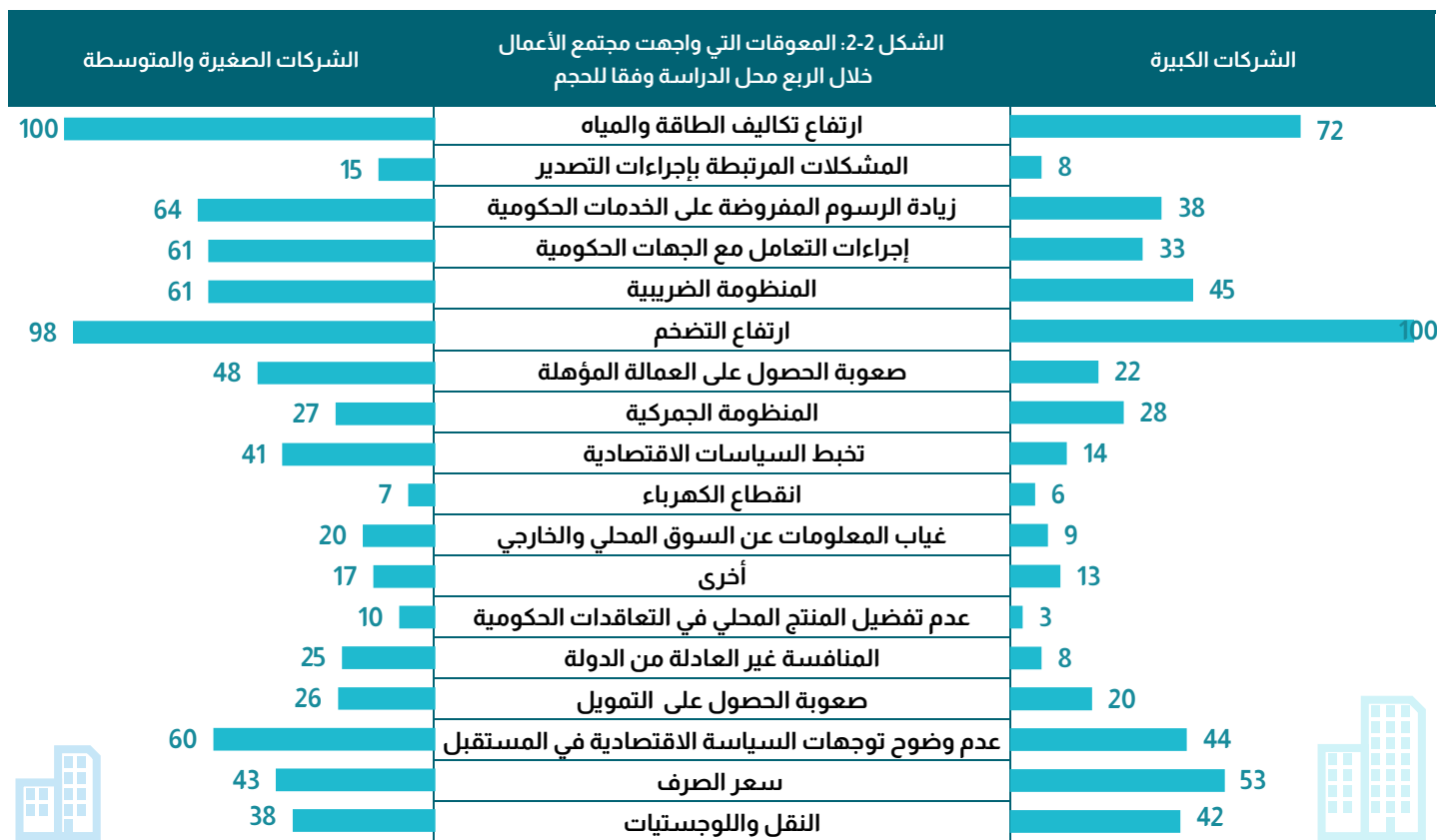
1-1-2 المعوقات وفقاً لحجم الشركات

بالرغم من تصدر ارتفاع التضخم وتكاليف الطاقة والمياه قائمة معوقات كافة الشركات إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات أكبر في باقي الأبعاد مقارنة بالشركات الكبيرة.

تصدر ارتفاع معدلات التضخم قائمة المعوقات للشركات الكبيرة يليه ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه في المرتبة الثانية، وجاءت تحديات سعر الصرف في المرتبة الثالثة يليها مشاكل المنظومة الضريبية.

وتصدر ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه قائمة المعوقات للشركات الصغيرة والمتوسطة يليه ارتفاع معدلات التضخم في المرتبة الثانية، وتأتي زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية في المرتبة الثالثة، يليها مشاكل إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية ومشاكل المنظومة الضريبية.

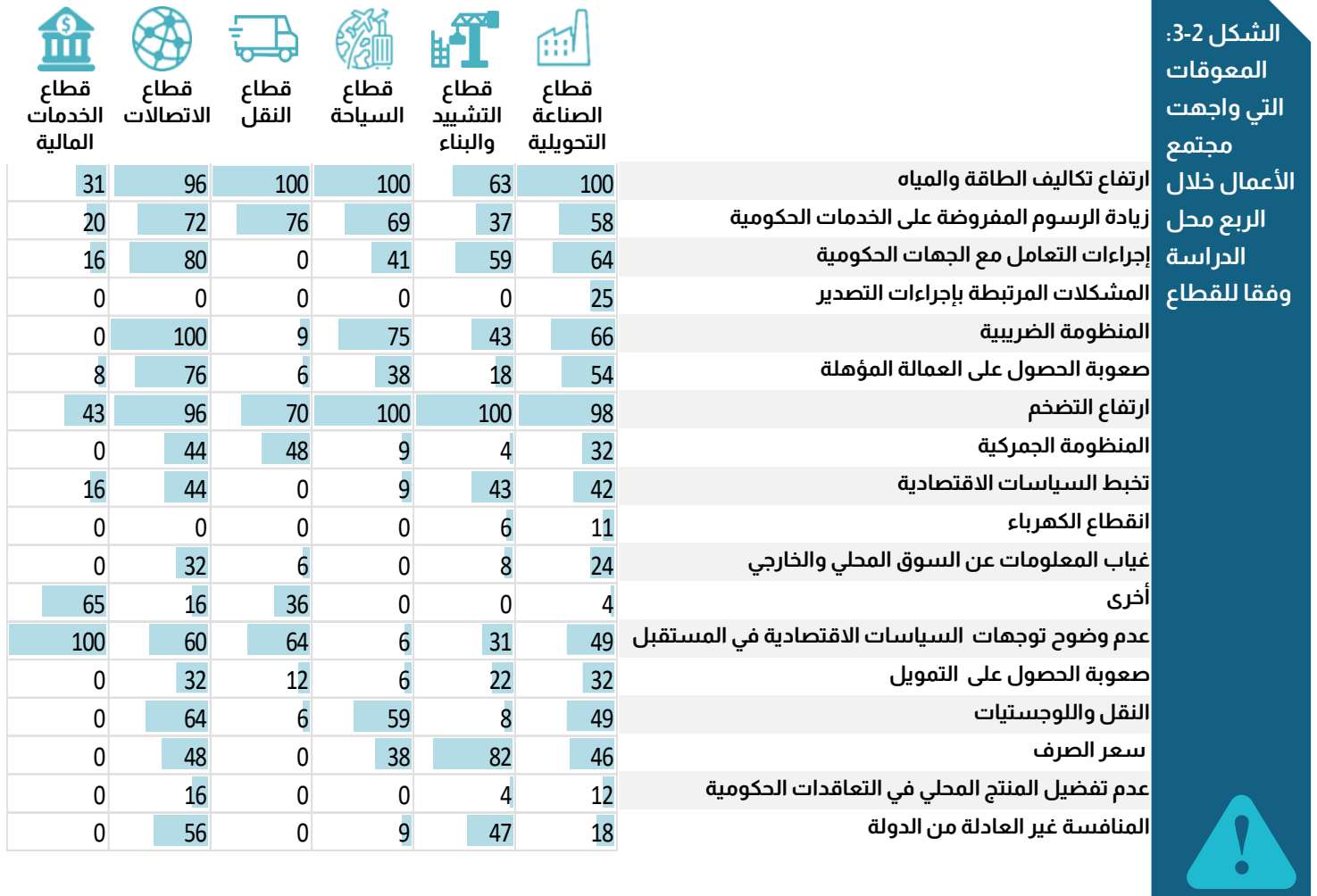
ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (يناير-مارس 2025)، مرتبة تنازلياً حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

اتسمت أراء القطاعات الاقتصادية تجاه المعوقات الرئيسية التي واجهتها بالتباين، حيث تصدر ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه أشد المعوقات التي واجهت قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والنقل، كما جاء ارتفاع معدلات التضخم في مقدمة المعوقات بالنسبة لقطاع التشييد والبناء، وكمعوق إضافي لقطاع السياحة، وتصدرت مشاكل المنظومة الضريبية المعوقات التي واجهت قطاعي الاتصالات والسياحة بينما جاءت التحديات المرتبطة بغموض توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل في مقدمة المعوقات التي تواجه قطاع الخدمات المالية (الشكل 3-2).



المصدر: نتائج الاستبيان.

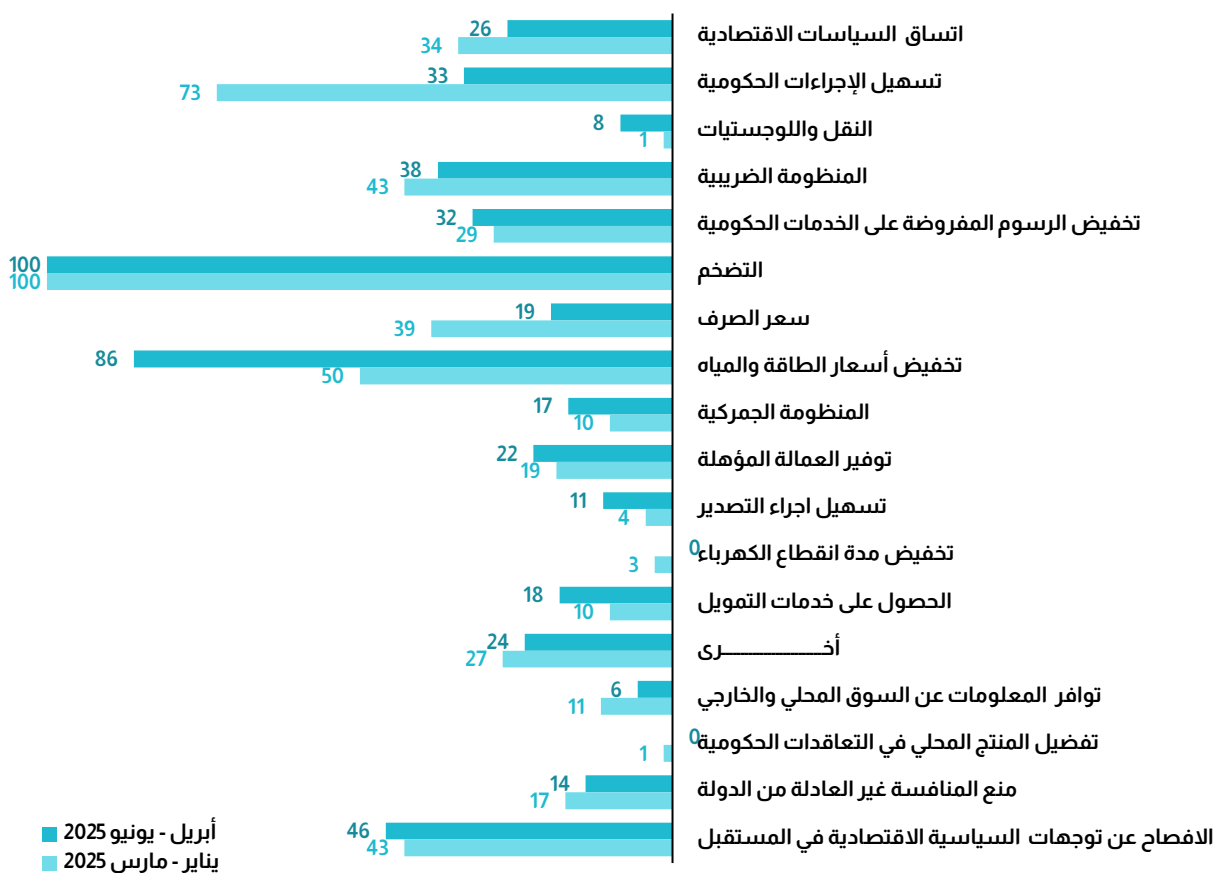
يلاحظ أن قطاعي الصناعات التحويلية والاتصالات هما أكثر قطاعات لديها تحديات:

- تحسين أداء قطاع الصناعات التحويلية يتطلب العمل على تحسين إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية وحل مشاكل عدم توافر العمالة المؤهلة.
- تحسين المنظومة الضريبية لقطاع الاتصالات، علاوة على تحسين إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية، ومراجعة الرسوم، وتوفير العمالة المؤهلة، وتحسين النقل واللوجستيات، ضرورة لتحسين القطاع.

2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات: السيطرة على التضخم، وإعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه، وضرورة الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل، واستمرار جهود حل مشكلات المنظومة الضريبية، مع ضرورة تسهيل الإجراءات الحكومية.

استمرت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها مراجعة أسعار الطاقة والمياه لأنها ترتفع على فترات متقاربة تصل إلى مرتين على الأقل سنويا مما يتسبب في ارتفاع التكاليف وتراجع حجم الأعمال؛ مع ضرورة الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل، حتى تستطيع الشركات بناء خطط مستقبلية للمشروعات؛ يليها استمرار العمل على حل مشكلات المنظومة الضريبية ومنع الازدواج الضريبي وإيقاف الفحص بأثر رجعي لسنوات سابقة؛ وتسهيل الإجراءات الحكومية بهدف نمو الاقتصاد. (الشكل 4-2).



الشكل 4-2:
أولويات
تحسين مناخ
الأعمال
في مصر
(مؤشر
مطبع وفقا
لأهمية
الأولويات)



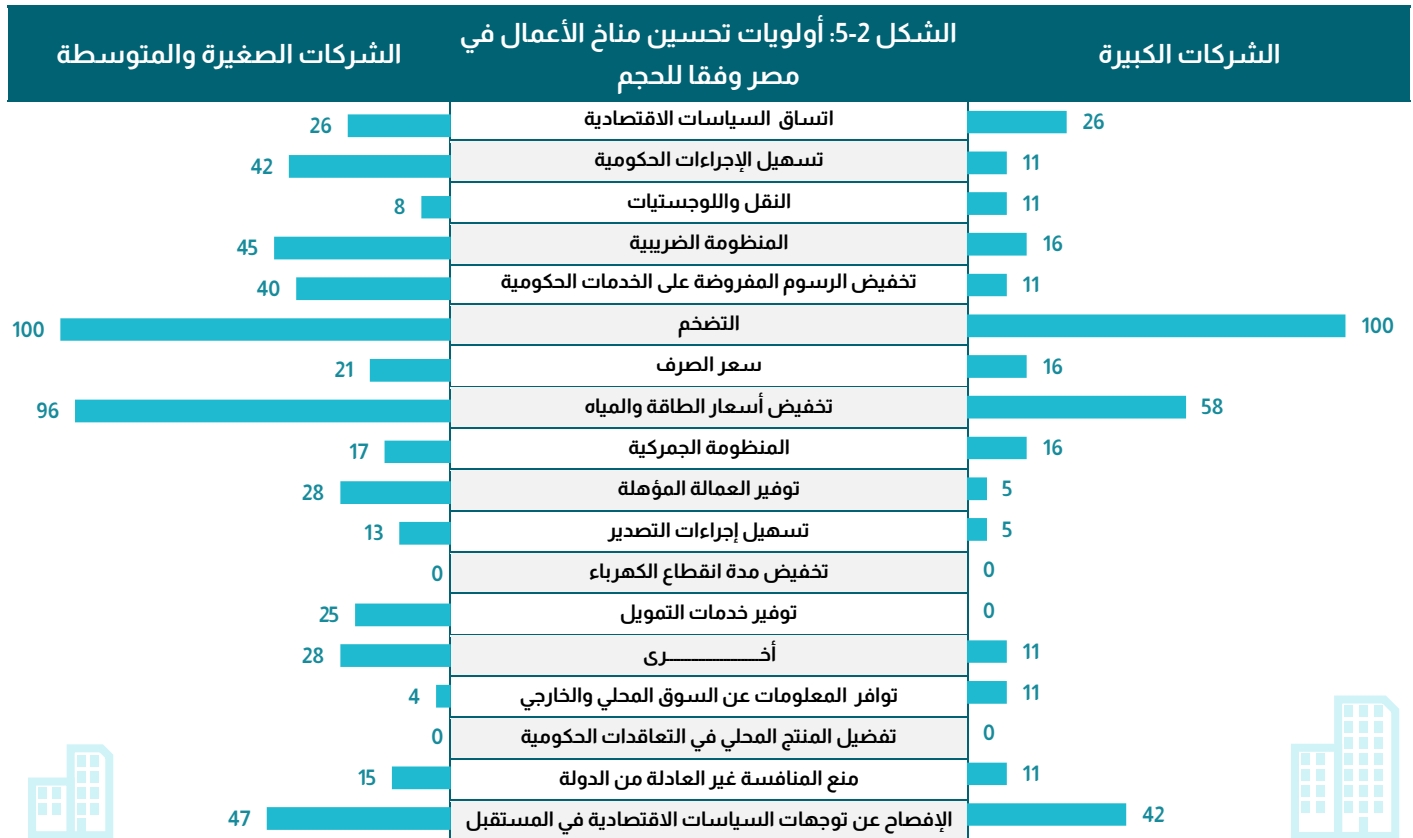
//المصدر: نتائج الاستبيان.

1-2-2 الأولويات وفقاً لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقاً لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

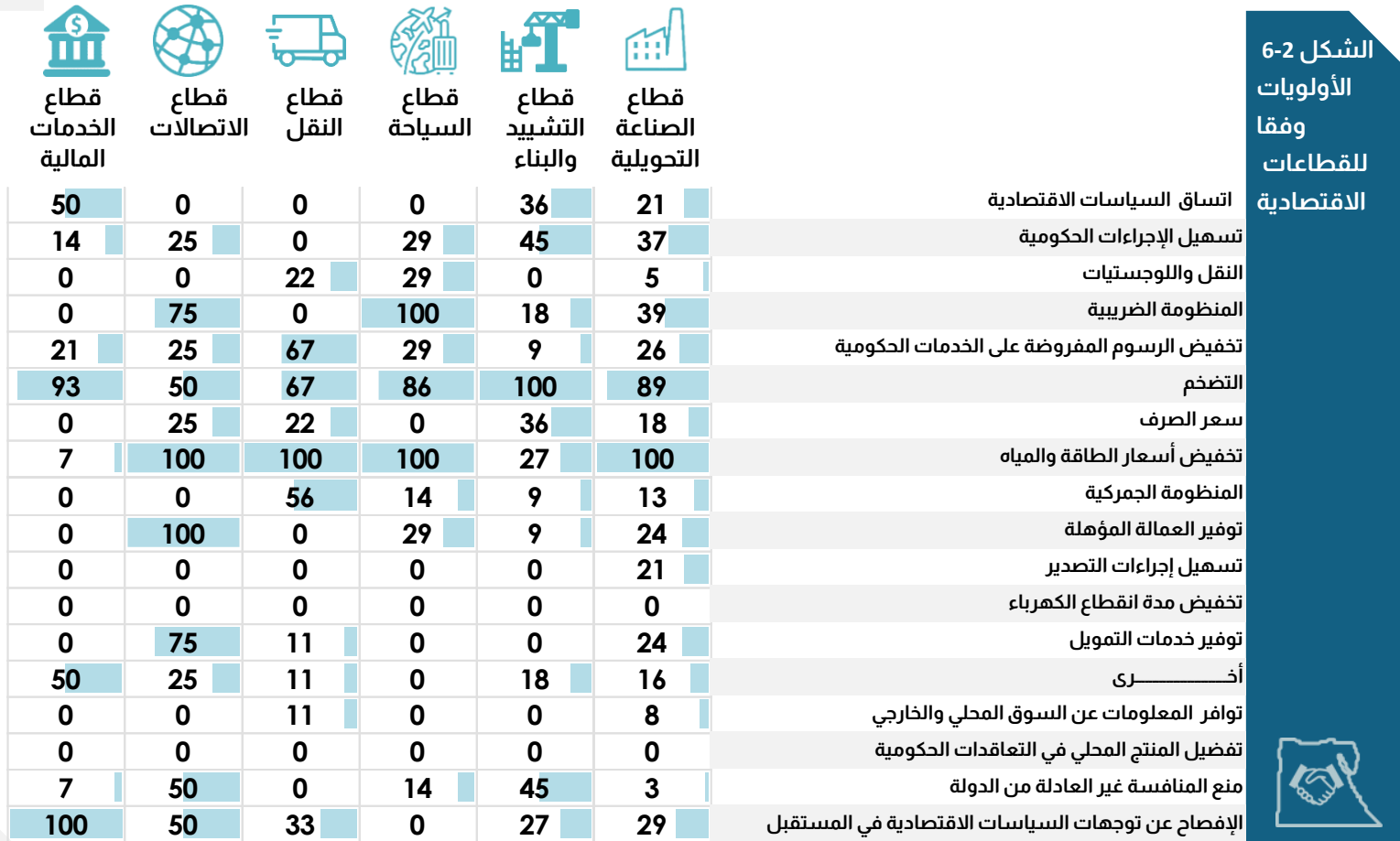
تصدر إيجاد حلول لمعالجة التضخم ومراجعة أسعار الطاقة والمياه والإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل الأولويات لكافة الشركات، بينما تباينت باقي الأولويات؛ فجاء اتساق السياسات الاقتصادية كأولوية رابعة للشركات الكبيرة وجاء تحسين أداء المنظومة الضريبية كأولوية رابعة للشركات الصغيرة والمتوسطة (الشكل 5-2).

المصدر: نتائج الاستبيان



2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

أجمعت قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والنقل والاتصالات على أن أهم أولوياتها هو إيجاد حلول لمراجعة أسعار الطاقة والمياه، وتصدر الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل أولويات قطاع الخدمات المالية، بينما جاءت ضرورة معالجة التضخم كأحد أهم أولويات قطاع التشييد والبناء، وتصدر توفير العمالة المؤهلة أهم أولويات قطاع الاتصالات، يليه حل مشاكل المنظومة الضريبية وتوفير خدمات تمويلية للقطاع. كما مثل حل مشاكل المنظومة الضريبية أولوية إضافية لقطاع السياحة، في حين تصدر تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية وتحسين المنظومة الجمركية أهم أولويات قطاع النقل. (الشكل 2-6).

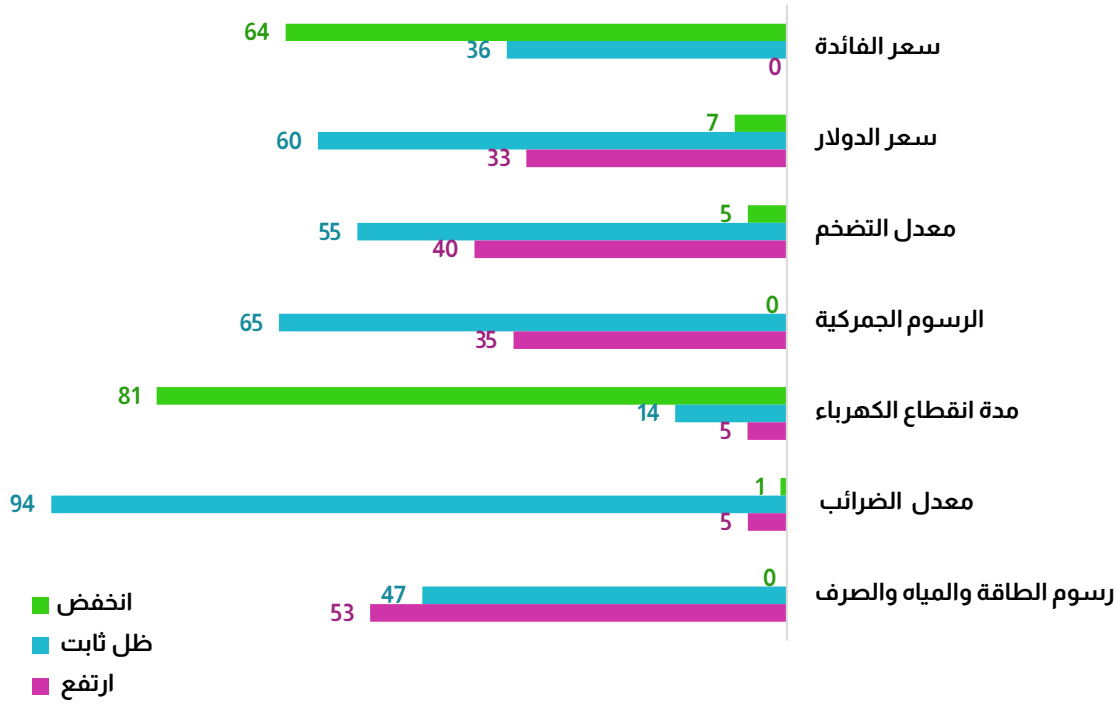


المصدر: نتائج الاستبيان.



توقعات مجتمع الأعمال بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة الفترة القادمة

توقعات بارتفاع رسوم الطاقة والمياه والصرف، وتوقعات بانخفاض مدة انقطاع الكهرباء وسعر الفائدة أما بالنسبة لباقي المتغيرات فقد غلب عليها الثبات (الشكل 2-7).



الشكل 2-7:
توقعات
مجتمع
الأعمال لأوجه
التحسن بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة حالياً
(وفقاً للتوزيع
التكراري
لشركات
العينة)



المصدر: نتائج الاستبيان.



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

1-3 تقييم الأداء

ارتفاع غالبية مؤشرات تقييم الأداء لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة.

ارتفعت بشكل كبير غالبية مؤشرات الأداء للشركات الكبيرة خلال الربع محل الدراسة حيث سجلت في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي قيمة أعلى من المستوى المحايد وأفضل من الربعين السابق والمناظر، باستثناء المخزون السلعي والذي سجل قيمة أقل من الربع المناظر بـ 19 نقطة. بينما سجل مؤشر الصادرات قيمة أقل من المستوى المحايد بـ 10 نقاط ومن الربعين السابق والمناظر.

وبالمثل حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيمة أعلى من المستوى المحايد في غالبية المؤشرات، حيث تجاوزت مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية المستوى المحايد، وقيم الربعين السابق والمناظر. أما مؤشر المخزون السلعي فقد تراجع عن المستوى المحايد بـ 3 نقاط وبنفس قيم الربع المناظر، وإن كان أعلى من الربع السابق بنقطتين.

الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم				
الشركات الصغيرة والمتوسطة	تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
60 49 37	يناير- مارس 2025	الإنتاج	يناير- مارس 2025	65
	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	61
	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	53
59 49 33	يناير- مارس 2025	المبيعات المحلية	يناير- مارس 2025	63
	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	52
	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	50
60 49 48	يناير- مارس 2025	الصادرات	يناير- مارس 2025	40
	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	65
	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	69
60 49 37	يناير- مارس 2025	استغلال الطاقة الإنتاجية	يناير- مارس 2025	65
	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	61
	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	53
47 45 47	يناير- مارس 2025	المخزون السلعي*	يناير- مارس 2025	64
	أكتوبر- ديسمبر 2024		أكتوبر- ديسمبر 2024	53
	يناير- مارس 2024		يناير- مارس 2024	83

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

ارتفاع مؤشر الأجور لكافة الشركات عن المستوى المحايد والرربعين السابق والمناظر.

تجاوز مؤشرا أسعار المنتجات النهائية والأجور المستوى المحايد للشركات الكبيرة بقيم أعلى من الربعين السابق والمناظر فضلا عن ثبات مؤشر أسعار المدخلات عند نفس قيم الربع السابق دون المستوى المحايد، وإن كان أفضل من الربع المناظر بـ 17 نقطة. وتجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية للشركات الصغيرة والمتوسطة المستوى المحايد بـ 7 نقاط، وإن جاء أقل من الربعين السابق والمناظر، مدفوعا بارتفاع مؤشر المدخلات عن الربعين السابق والمناظر رغم أنه دون المستوى المحايد (الشكل 2-3).

الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا				للحجم - تقييم الأداء		الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة		للحجم - تقييم الأداء		للحجم - تقييم الأداء		الشركات الكبيرة
57 62 65	يناير - مارس 2025	أسعار المنتجات النهائية	يناير - مارس 2025	66	يناير - مارس 2025	66
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	62		62
	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	65		65
33 20 17	يناير - مارس 2025	أسعار المدخلات*	يناير - مارس 2025	23	يناير - مارس 2025	23
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	23		23
	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	6		6
92 54 84	يناير - مارس 2025	الأجور	يناير - مارس 2025	96	يناير - مارس 2025	96
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	63		63
	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	85		85

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

تجاوز مؤشر الاستثمار المستوى المحايد لكافة الشركات

- على مستوى الشركات الكبيرة، سجل مؤشر الاستثمار خلال الربع محل الدراسة ثباتا مع الربع السابق أعلى من المستوى المحايد بنقطتين، وإن كان أقل من المناظر بـ 4 نقاط، وجاء مؤشر التشغيل أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة وأقل من الربع السابق بنقطتين، وأفضل من المناظر بنقطتين.
- بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حقق مؤشر الاستثمار قيمة أعلى من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر بنقطة واحدة، بينما سجل مؤشر التشغيل نفس قيم الربع المناظر عند المستوى المحايد وأقل من الربع السابق بنقطة واحدة. (الشكل 3-3).

الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا				للحجم - تقييم الأداء		الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة		للحجم - تقييم الأداء		للحجم - تقييم الأداء		الشركات الكبيرة
51 50 50	يناير - مارس 2025	الاستثمار	يناير - مارس 2025	52	يناير - مارس 2025	52
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	52		52
	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	56		56
50 51 50	يناير - مارس 2025	التشغيل	يناير - مارس 2025	51	يناير - مارس 2025	51
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	53		53
	يناير - مارس 2024		يناير - مارس 2024	49		49

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات بارتفاع أداء كافة الشركات خلال الربع القادم عن المستوى المحايد

جاءت توقعات كافة الشركات حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع (أبريل - يونيو 2025) أعلى من المستوى المحايد وأفضل من الربعين السابق والمناظر، بينما تراجعت توقعات الشركات الكبيرة في مؤشر الصادرات دون الربعين السابق والمناظر، وظل مؤشر المخزون السلعي عند المستوى المحايد ونفس قيم الربع المناظر وأقل من الربع السابق بـ 10 نقاط. وجاء مؤشر التوقعات لصادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة أعلى من المستوى المحايد بـ 8 نقاط عند نفس قيم الربع السابق، وأقل من الربع المناظر بـ 6 نقاط. وجاءت توقعات مؤشر المخزون السلعي أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة وأقل من الربعين السابق والمناظر. (الشكل 4-3).

الشكل 4-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - التوقعات					الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة					
61	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	73	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	62	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	72	
52	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	70	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	60	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	63	
58	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	57	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	60	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	65	
62	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	73	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	62	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	72	
52	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	50	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	60	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	50	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات بارتفاع أسعار المنتجات النهائية والأجور عن المستوى المحايـد.

توقعت كافة الشركات ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية عن المستوى المحايـد والرربعين السابق والمناظر، بينما جاءت توقعات الشركات الكبيرة لمؤشر المدخلات أقل من المستوى المحايـد ومقاربة للربع السابق، ولكن أقل من الربع المناظر بـ 31 نقطة، في حين تراجعت توقعاتها لمؤشر الأجور دون الربعين السابق والمناظر.

وتوقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة انخفاض مؤشر أسعار المدخلات دون المستوى المحايـد، وجاءت أقل من الربعين السابق والمناظر، بينما سجلت توقعاتها لمؤشر الأجور نفس قيم الربع المناظر متجاوزة المستوى المحايـد بنقطتين، وإن كان أقل من الربع السابق بـ 32 نقطة (الشكل 5-3).

الشكل 5-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - التوقعات					الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة					
70 61 42	أبريل - يونيو 2025	أسعار المنتجات النهائية	أبريل - يونيو 2025	66	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	59	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	47	
26 28 68	أبريل - يونيو 2025	أسعار المدخلات*	أبريل - يونيو 2025	27	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	26	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	58	
52 84 52	أبريل - يونيو 2025	الأجور	أبريل - يونيو 2025	51	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	96	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	55	

//المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

جاءت توقعات كافة الشركات لمؤشري الاستثمار والتشغيل عند المستوى المحايـد

توقعت الشركات الكبيرة انخفاض مؤشري الاستثمار والتشغيل عن الربعين السابق والمناظر لتحقيق قيم المستوى المحايـد.

توقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة ثبات مؤشر الاستثمار مع الربعين السابق والمناظر عند المستوى المحايـد، وانخفاض في مؤشر التشغيل دون الربعين السابق والمناظر (الشكل 6-3).

الشكل 6-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - التوقعات					الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة					
50 50 50	أبريل - يونيو 2025	الاستثمار	أبريل - يونيو 2025	50	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	51	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	52	
50 53 51	أبريل - يونيو 2025	التشغيل	أبريل - يونيو 2025	50	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	58	
	أبريل - يونيو 2024		أبريل - يونيو 2024	51	

//المصدر: نتائج الاستبيان.

جدول 1م: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس 2025)¹

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية
البيانات	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النشاط الاقتصادي	42	30	28	55	29	29	50	21	52	70	20	10	75	57	88	13	0	89
إنتاج	40	26	33	53	29	50	21	21	52	70	20	10	75	57	88	13	0	89
المبيعات المحلية	40	28	32	53	29	50	21	21	52	70	20	10	75	57	88	13	0	89
الصادرات	40	28	32	53	29	50	21	21	52	70	20	10	75	57	88	13	0	89
المخزون	29	45	27	49	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	42	30	28	55	29	50	21	21	52	70	20	10	75	57	88	13	0	89
الأسعار	35	60	5	59	71	29	29	0	78	30	70	0	59	55	88	13	0	53
أسعار المنتجات النهائية	48	52	0	34	79	21	0	0	18	17	83	0	45	—	—	—	—	—
أسعار المدخلات الوسيطة	95	5	0	95	64	36	0	0	74	90	10	0	91	100	100	0	0	94
مستوى الأجور	95	5	0	95	64	36	0	0	74	90	10	0	91	100	100	0	0	94
المدخلات الأساسية	5	95	0	51	0	100	0	0	50	50	20	80	0	56	100	0	0	50
الاستثمار	5	95	0	51	0	100	0	0	50	50	20	80	0	56	100	0	0	50
التشغيل	5	88	7	50	7	86	7	7	50	50	10	90	0	53	88	0	100	0

جدول 2م: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2025)¹

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية			قطاع التشييد والبناء			قطاع السياحة			قطاع النقل			قطاع الاتصالات			قطاع الخدمات المالية		
	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية
البيانات	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل
النشاط الاقتصادي	32	60	8	57	71	29	0	0	78	50	50	0	67	42	25	33	53	75
إنتاج	33	60	7	58	71	29	0	0	78	50	50	0	67	42	25	33	53	75
المبيعات المحلية	28	68	4	57	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الصادرات	28	68	4	57	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المخزون	10	76	14	51	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	32	60	8	57	71	29	0	0	78	50	50	0	67	42	25	33	53	75
الأسعار	58	42	0	71	50	43	7	7	65	80	20	0	83	80	0	89	0	100
أسعار المنتجات النهائية	63	37	0	27	64	29	7	7	28	83	17	0	14	—	—	—	—	—
أسعار المدخلات الوسيطة	7	93	0	52	29	71	0	0	58	100	0	0	50	50	13	88	0	100
مستوى الأجور	7	93	0	52	29	71	0	0	58	100	0	0	50	50	13	88	0	100
المدخلات الأساسية	2	98	0	50	0	100	0	0	50	50	0	100	0	50	100	0	100	0
الاستثمار	2	98	0	50	0	100	0	0	50	50	0	100	0	50	100	0	100	0
التشغيل	2	97	2	50	0	100	0	0	50	50	0	100	0	50	100	0	100	0

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود مجموع الردود بأعلى، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للقررب .
2 مساهم المتوسط المتغيرات، للتطلع على طريقة حساب المؤشر انظر المهنقة.

ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (يناير - فبراير - مارس 2025)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ²
	النسبة المئوية			النسبة المئوية			
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							
الإنتاج	48	31	21	60	59	18	65
المبيعات المحلية	47	27	25	59	55	23	63
الصادرات	47	32	21	60	25	50	40
المخزون	32	46	22	47	13	38	64
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	48	31	21	60	59	18	65
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	27	71	2	57	50	45	66
أسعار المدخلات الوسيطة	50	50	0	33	71	29	23
مستوى الأجور	91	9	0	92	95	5	96
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	4	96	0	51	9	91	52
التشغيل	5	90	5	50	5	95	51

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (أبريل - مايو - يونيو 2025)¹

الشركات الصغيرة والمتوسطة				الشركات الكبيرة				
المتغير	النسبة المئوية			مؤشر ²	النسبة المئوية			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	54	أعلى	ثابت	أقل	57
النشاط الاقتصادي								
الإنتاج	41	50	9	61	64	36	0	73
المبيعات المحلية	43	49	7	62	59	36	5	70
الصادرات	32	63	5	58	25	75	0	57
المخزون	10	76	15	51	13	75	13	50
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	41	50	9	61	64	36	0	73
الأسعار								
أسعار المنتجات النهائية	56	44	0	70	50	45	5	66
أسعار المدخلات الوسيطة	66	34	0	26	65	29	6	27
مستوى الأجور	8	92	0	52	5	95	0	51
المدخلات الأساسية								
الاستثمار	1	99	0	50	0	100	0	50
التشغيل	1	98	1	50	0	100	0	50

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب .
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.